إعْمَالُ اسْمِ الفَاعِلِ(١)

٤٢٨ ـ كفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ في العَمَلِ   إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ(٢)

لا يخلو اسمُ الفاعِلِ من أن يكون مُعَرَّفاً بأل، أو مجرداً.

فإن كان مجرداً، عَمِلَ عملَ فعلِهِ من الرفع والنصب(3)، إن كان مستقبلاً أو حَالاً، نحو: «هذا ضاربٌ زَيْداً ـ الآنَ، أو غَداً».

وإنما عمل لجريانِه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جَرَيانه عليه: أنه مُوَافق له في الحركات والسكنات؛ لموافقة «ضارب» لـ«يَضْرِبُ»، فهو مُشْبِه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى.

وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه، فهو مُشْبِه له معنًى لا لفظاً، فلا تقول: «هذا ضاربٌ زيداً أمْسِ»، بل يجب إضافته، فتقول: «هذا ضاربُ زيدٍ أَمْسِ»، **وأجاز الكسائيُّ إعماله**، وجعل منه قولَه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَسِطٌ

(١) عرَّف ابن مالك في «تسهيله» اسم الفاعل بأنه «الصفة الدالة على فاعل الحدث، الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها، في حالتي التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي».

(٢) «كفعله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وفعل مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «اسم» مبتدأ مؤخر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «في العمل» متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق الواقع خبراً «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل «عن مضيه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «معزل» الآتي، ومضي مضاف، والضمير مضاف إليه «بمعزل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقدير الكلام: إن كان بمعزل عن مضيه فهو كفعله في العمل.

(3) قال المكودي في «شرحه» ص١٧٩ ـ ١٨٠:

يعني أن اسم الفاعل يعمل عمله فيرفع الفاعلَ إن كان فعلُه لازماً؛ نحو «أقائم زيدٌ»، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد؛ نحو: «أضاربٌ زيدٌ عمراً»، وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين؛ نحو «أمُعطٍ زيدٌ عمراً درهماً».

ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ﴾ [الكهف: ١٨] «فذراعيه» منصوب بـ«باسط»، وهو ماضٍ، وَخَرَّجَهُ غيره على أنه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ(١).

٤٢٩ ـ وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً اوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً اوْ جا صِفَةً أَوْ مُسْنَدا(٢)

أشار بهذا [البيت] إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شيء قبله(3)، كأن يقع بعد

الاستفهام، نحو: «أَضَارِبٌ زيدٌ عمراً؟».

أو حرفِ النداء، نحو: «يا طالعاً جَبَلاً».

أو النفي، نحو: «ما ضاربٌ زيدٌ عمراً».

أو يقع نعتاً، نحو: «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً».

أو حالاً، نحو: «جاء زيد راكباً فَرَساً».

ويشمل هذين [النَّوْعَيْنِ] قولُه: «أو جا صفة»، وقوله: «أو مسندا» معناه: أنه يعمل إذا وقع خبراً، وهذا يشمل خَبَرَ المبتدأ، نحو: «زيدٌ ضاربٌ عَمْراً» وخَبَرَ ناسخه أو مفعولَهُ، نحو: «كان زيد ضارباً عمراً، وَإِنَّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً، وأَعْلَمْتُ زيداً عمراً ضارباً بكراً».

(١) معنى حكاية الحال: أن يقدر المتكلم نفسه موجودًا في وقت حصول الحادثة فيتكلم على ما يقتضيه، والدليل على صحة ذلك في الآية الكريمة قوله سبحانه: ﴿وَنُقَلِّبُهُمۡ﴾ [الكهف: ١٨] ولا يخفى عليك أن المراد بالمتكلم الذي يفرض نفسه غير الله تعالى.

(٢) «وولي» فعل ماض، ويحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون معطوفاً على «كان» ويحتمل أن تكون الواو واو الحال، فالجملة منه ومن فاعله المستتر فيه في محل نصب حال، وقبلها «قد» مقدرة «استفهاماً» مفعول به لولي «أو» عاطفة «حرف» معطوف على قوله: «استفهاماً» وحرف مضاف، و«ندا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أو نفياً» معطوف على «استفهاماً» «أو» عاطفة «جا» قصر للضرورة: فعل ماض معطوف على ولي، وفيه ضمير مستتر فاعل «صفة» حال من فاعل جاء «أو» حرف عطف «مسنداً» معطوف على قوله: «صفة».

(3) ويرى الكوفيون والأخفش أنه لا يُشتَرَط له الاعتماد. «شرح المرادي» ٢/ ٨٥١، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٤٤.

٤٣٠ ـ وَقَدْ يَكُونُ نَعتَ مَحْذُوفٍ عُرِف فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الّذِي وُصِفْ(١)

قد يعتمد اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مُقَدَّرٍ فيعمل عَمَلَ فعلِه، كما لو اعتمد على مذكورٍ(2)، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٢٥٦ ـ وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمى(٣)

فـ«عَيْنَيْهِ»: منصوبٌ بـ«مالئ» و«مالئ»: صفة لموصوف محذوف، وتقديره: وكم شخص مالئ، ومثلُه قولُه: [البسيط]

---

(١) «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل «نعت» خبر يكون، ونعت مضاف، و«محذوف» مضاف إليه «عرف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جر نعت لقوله: «محذوف» «فيستحق» فعل مضارع معطوف بالفاء على يكون، وفاعله ضمير مستتر فيه «العمل» مفعول به ليستحق «الذي» اسم موصول: نعت للعمل، وجملة «وصف» من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذي.

(2) استشهد المصنف بمثالين من الشعر، والأولى أن يستشهد بالقرآن الكريم، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ﴾ [فاطر: ٢٨] والتقدير: صنفٌ مختلفٌ.
ينظر «البهجة المرضية» ص٢٣٥.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: «الجمرة» مجتمع الحصى بمنى «البيض» جمع بيضاء، وهو صفة لموصوف محذوف، أي: النساء البيض مثل «الدمى» جمع دمية، بضم الدال فيهما، كقولك: غرفة وغرف، والدمية: الصورة من العاج، وبها تشبه النساء في الحسن والبياض تخالطه صفرة.

المعنى: يقول: كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئًا.

الإعراب: «وكم» خبرية مبتدأ «مالئ» تمييز لكم مجرور بمن المقدرة أو بإضافة «كم» إليه، على الخلاف المعروف، وفي مالئ ضمير مستتر فاعل، وخبر المبتدأ ـ وهو كم ـ محذوف تقديره: لا يفيد من نظره شيئاً، أو نحو ذلك «عينيه» مفعول به لمالئ، والضمير مضاف إليه «من شيء» جار ومجرور متعلق بمالئ، وشيء مضاف، وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرفية «راح» فعل ماض «نحو» منصوب على الظرفية المكانية يتعلق براح، ونحو مضاف، و«الجمرة» مضاف إليه «البيض» فاعل راح «كالدمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض.

الشاهد فيه: قوله: «مالئ عينيه» حيث عمل اسم الفاعل ـ وهو قوله: «مالئ» ـ النصب في المفعول به، بسبب كونه معتمداً على موصوف محذوف معلوم من الكلام، وتقديره: وكم شخص مالئ... إلخ.

ش٢٥٧ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ[١]

التقدير: كوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً[2].

٤٣١ ـ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي[٣]

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٩٨).

اللغة: «ليوهنها» مضارع أوهن الشيء: إذا أضعفه، ومن الناس من يرويه: «ليوهيها» على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه، مثل أعطاه يعطيه، ومعناه أضعف أيضاً «يضرها» مضارع ضاره يضيره ضيرًا، أي: أضر به «وأوهى» أضعف «الوعل» بزنة كتف: ذَكَر الأَرْوَى.

المعنى: إن الرجل الذي يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه، ولا مطمع له فيه، كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها؛ فلا يؤثر فيها شيئًا، بل يضعف قرنه ويؤذيه.

الإعراب: «**كناطح**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو كائن كناطح، ونحوه، وناطح ـ في الأصل ـ صفة لموصوف محذوف، وأصل الكلام: كوعل ناطح، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: اعمل دروعات سابغات، وفي «ناطح» ضمير مستتر فاعل «**صخرة**» مفعول به لناطح «**يومًا**» ظرف زمان متعلق بناطح «**ليوهنها**» اللام لام كي، يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، وها: مفعول به «**فلم**» نافية جازمة «**يضرها**» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول به «**وأوهى**» فعل ماض «**قرنه**» قرن: مفعول به تقدم على الفاعل، والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول «**الوعل**» فاعل أوهى، وقد استعمل الظاهر مكان المضمر، والأصل أن يقول: «فلم يضرها وأوهى قرنه» فيكون في «أوهى» ضمير مستتر هو الفاعل.

الشاهد فيه: قوله: «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل ـ وهو قوله: «ناطح» ـ عمل الفعل، ونصب به مفعولاً ـ وهو قوله: «صخرة» ـ لأنه جارٍ على موصوف محذوف معلوم من الكلام، كما تقدم في البيت قبله، وكما قررناه في إعراب هذا البيت.

(2) ومن شروط عمل اسم الفاعل المجرد ألا يكون مصغَّراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما؛ لأنهما يختصان بالاسم فيُبعدان الوصفَ عن الفعلية.

«شرح المرادي» ٢/ ٨٥٧ ـ ٨٥٢، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٤٤.

(٣) «**وإن**» شرطية «**يكن**» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الفاعل «**صلة**» خبر يكن، وصلة مضاف، و«**أل**» قصد لفظه: مضاف إليه «**ففي المضي**» الفاء لربط الجواب بالشرط، والجار والمجرور متعلق بارتضي الآتي في آخر البيت «**وغيره**» الواو عاطفة، وغير: معطوف بالواو على المضي، وغير مضاف، والهاء مضاف إليه «**إعماله**» إعمال: مبتدأ، وإعمال مضاف، والهاء مضاف إليه «**قد**» حرف تحقيق «**ارتضي**» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعمال، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وقع اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً؛ لوقوعه حينئذٍ مَوْقِعَ الفعلِ، إذ حَقُّ الصلة أن تكون جملة؛ فتقول: «هذَا الضَّارِبُ زَيْداً ـ الآنَ، أو غَداً، أو أمسِ».

هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعةٌ من النحويين ـ منهم الرُّمَّانِيُّ ـ أنه إذا وقع صِلَةً لـ «أل» لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً، وزَعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوبٌ بإضمار فعل، والعَجَبُ أن هذين المذهبين ذكرهما المصنفُ في «التسهيل»(1)، **وزعم ابْنُهُ بدرُ الدين في شرحه** أن اسم الفاعل إذا وقع صلة للألف واللام عَمِلَ: ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً، باتفاقٍ، **وقال بعد هذا أيضاً**: ارتضى جميعُ النحويين إعْمَالَه؛ يعني إذا كان صلة لأل.

٤٣٢ ـ فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ ... فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ(٢)

٤٣٣ ـ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ ... وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ(٣)

يُصَاغُ للكثرةِ: فَعَّالٌ، ومِفْعَالٌ، وفَعُولٌ، وفَعِيلٌ، وفَعِلٌ؛ فيعمل عَمَلَ الفعلِ على حَدِّ

(1) «شرح التسهيل» للناظم ٣/ ٧٢ ـ ٧٣.
وقد ذكر المرادي قولين آخرين هما:
ـ أن المنتصب بعده مشبهٌ بالمفعول؛ لأن «ألـ» ليست موصولة.
بل حرف تعريف، ودخولُها يُبطل عملَهُ؛ كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنه يبعد عن الفعل، وهذا مذهب الأخفش، وأصحاب الأخفش يقولون: إن قصد بـ«ألـ» العهد، فالنصب على التشبيه، وإن قصد معنى «الذي» فالنصب باسم الفاعل.
ـ أنه لا عمل له، والمنصوب بعده منصوبٌ بفعل مُضمر!
«شرح المرادي» ٢/ ٨٥٢ ـ ٨٥٣.

(٢) «فعال» مبتدأ، وليس نكرة، بل هو علم على زنة خاصة «أو مفعال» معطوف عليه «أو فعول» معطوف على مفعال «في كثرة، عن فاعل» متعلقان بقوله: بديل، الآتي «بديل» خبر المبتدأ.

(٣) «فيستحق» الفاء للتفريع، يستحق: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المذكور من الصيغ «ما» اسم موصول: مفعول به ليستحق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «من عمل» بيان لما «وفي فعيل» جار ومجرور متعلق بقوله: «قل» الآتي «قل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل «قل» «وفعل» معطوف على فعيل.

اسم الفاعل، وإعمالُ الثلاثة الأُوَل أكثرُ من إعمال فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فَعِيلٍ أكْثَرُ من إعمال فَعِلٍ.

فمن إعمال فَعَّالٍ ما سمعه سيبويه من قول بعضهم: «أما العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»[(1)(2)]، وقول الشاعر: [الطويل]

ش٢٥٨ ـ أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا ... وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أعْقَلَا[(٣)]

فـ«العَسَلَ» منصوبٌ بـ«شَرَّاب»، و«جِلَالَهَا» منصوبٌ بـ«لَبَّاس».

---

(١) ذكر هذا المثال وأسند روايته عن العرب إلى سيبويه الثقة للإشارة إلى رد مذهب الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها، وسيأتي ذكر ذلك في شرح الشاهد رقم ٢٥٩، وانظر كتاب سيبويه (١/ ٥٧).

(2) «الكتاب» ١/ ١١١ ط. هارون.

(٣) البيت للقلاخ ـ بقاف مضمومة، وفي آخره خاء معجمة ـ ابن حزن بن جناب، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٨)، وابن هشام في أوضح المسالك (رقم ٣٧٢).

اللغة: «إليها» إلى بمعنى اللام، أي: لها «جلالها» بكسر الجيم: جمع جل، وأراد به ما يُلبس في الحرب من الدرع ونحوها «ولاج» كثير الولوج، وهو الدخول «الخوالف» جمع خالفة، وهو في الأصل عمود الخباء، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة «أعقلا» مأخوذ من العقل، وهو التواء الرجل من الفزع، أو اصطكاك الركبتين، يريد أنه قوي النفس ثابت مقدم عندما يَجِدُّ الجد ووقت حدوث الذعر.

المعنى: يقول: إنك لا تراني إلا مواخيًا للحرب كثير لبس الدروع، لكثرة ما أقتحم نيران الحرب، وإذا حضرت الحرب واشتد أوارها فلست ألج الأخبية هربًا من الفرسان وخوفًا من ولوج المآزق، يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله: «بأرفع» في بيت سابق، وهو قوله:

فَإِنْ تَكُ فاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي ... بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلَا

وأخا: مضاف، و«**الحرب**» مضاف إليه «**لباسًا**» حال أخرى، أو صفة لأخا الحرب «**إليها**» جار ومجرور متعلق بلباس «**جلالها**» جلال: مفعول به لقوله: «لباسًا» وجلال مضاف، وها ضمير الحرب مضاف إليه «**وليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «**بولاج**» الباء زائدة، ولاج: خبر ليس، وولاج مضاف، و«**الخوالف**» مضاف إليه «**أعقلا**» خبر ثان لليس.

الشاهد فيه: قوله: «لباساً... جلالها» فإنه قد أعمل «لباسًا» ـ وهو صيغة من صيغ المبالغة ـ إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول ـ وهو قوله: «جلالها» ـ لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام، وهو قوله: «أخا الحرب».

ومن إعمالِ مِفْعَالٍ قولُ بعض العرب: «إنَّه لمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»(1) فـ«بَوَائكَهَا» منصوبٌ بـ«مِنْحَار».

ومن إعمال فَعُولٍ قولُ الشاعر: [الطويل]

ش٢٥٩ ـ عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ   بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّهَا   عَلَى الشَّوْقِ إخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ(٢)

فـ«إخْوَانَ» منصوبٌ بـ«هَيُوج».

---

(1) «الكتاب» ١/ ١١٢.

(٢) البيتان للراعي، وهما من شواهد الأشموني (رقم ٧٠١) وثانيهما من شواهد سيبويه (١/ ٥٦).

اللغة: «تراءت» ظهرت وبدت «لراهب» الراهب: عابد النصارى «دومة» حصن واقع بين المدينة المنورة والشام، ويسمى دومة الجندل «تجر» اسم جمع لتاجر، مثل شرب وصحب وسفر «حجيج» اسم جمع لحاج «قلى» كره «اهتاج» ثار «الشوق» نزاع النفس إلى شيء.

المعنى: يقول: كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده، لأبغض دينه وتركه وثار شوقًا لها.

الإعراب: «**عشية**» منصوب على الظرفية «**سعدى**» مبتدأ «**لو**» شرطية غير جازمة «**تراءت**» تراءى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى سعدى «**لراهب**» جار ومجرور متعلق بتراءت، والجملة شرط «لو»، «**بدومة**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لراهب «**تجر**» مبتدأ «**دونه**» دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ودون مضاف، وضمير الغائب العائد إلى راهب مضاف إليه، و«**حجيج**» معطوف على «تجر» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لراهب «**قلى**» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على راهب «**دينه**» دين: مفعول به لقلى، ودين مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة جواب «**لو**» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «سعدى» وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة الظرف ـ وهو «عشية» ـ إليها «**واهتاج**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب، والجملة معطوفة على جملة الجواب «**للشوق**» جار ومجرور متعلق باهتاج «**إنها**» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه «**على الشوق**» جار ومجرور متعلق بقوله: «هيوج» الآتي «**إخوان**» مفعول به لهيوج، وإخوان مضاف، و«**العزاء**» مضاف إليه «**هيوج**» خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: «إخوان العزاء هيوج» حيث أعمل قوله: «هيوج» وهو من صيغ المبالغة إعمالَ الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «إخوان»، وهو معتمد على المسند إليه الذي هو اسم إن.

وفي البيت دليل على أن هذا العامل ـ وإن كان فرعاً عن الفعل ـ لم يضعف عن العمل في المعمول المتقدم عليه، ألا ترى أن قوله: «إخوان العزاء» متقدم مع كونه مفعولاً لقوله: «هيوج» وقد قدمنا أن قول العرب: =

ومن إعمال **فَعيلٍ** قولُ بعض العرب: «إن الله سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»(1) فـ«دُعَاءَ» منصوبٌ بـ«سَمِيع».

ومن إعمال **فَعِل** ما أنشده سيبويه(2): [الكامل]

ش٢٦٠ ـ حَـذِرٌ أُمُـوراً لَا تَـضِيـرُ وَآمِـنٌ ... مَـا لَـيْـسَ مُـنْـجِـيَـهُ مِـنَ الأقْـدَارِ(٣)

وقولُه: [الوافر]

ش٢٦١ ـ أَتَـانِـي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي ... جِـحَـاشُ الـكِـرْمِـلَـيْـنِ لَـهَـا فَـدِيـدُ(٤)

فـ«أُمُوراً» منصوبٌ بـ«حَذِر»، و«عِرْضي» منصوبٌ بـ«مَزِق».

=أما العسلَ فأنا شرَّاب» الذي رواه سيبويه الثقة يدل على ذلك أيضًا، وأن هذا يرد ما ذهب إليه الكوفيون من أن معمول هذه الصفة لا يتقدم عليها، زعموا أنها فرع في العمل عن فرع؛ لأنها فرع عن اسم الفاعل، وهو فرع عن الفعل المضارع، وأن ذلك سبب في ضعفها، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة، والجواب: أنه لا قياس مع النص.

(1) «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٥٥، «البهجة المرضية» ص٢٣٦، وقد ذكره الناظم في «شرح الكافية» ٢/ ١٠٣٧ عن الثقات.

(2) «الكتاب» ١/ ١١٣.

(٣) زعموا أن البيت مما صنعه أبو يحيى اللاحقي ونسبه للعرب، قال المازني: زعم أبو يحيى أن سيبويه سأله: هل تعدي العرب فَعِلاً؟ قال: فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب، وأثبته هو في كتابه، والبيت من شواهد سيبويه (١/ ٥٨) واستشهد به الأشموني (رقم ٧٠٣) وستعرف في شرح الشاهد الآتي (رقم ٢٦١) رأينا في هذه الأقصوصة.

الإعراب: «**حذر**» خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو حذر، أو نحوه، وفي حذر ضمير مستتر فاعل «**أمورًا**» مفعول به لحذر «**لا**» نافية «**تضير**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود إلى «أموراً» هو فاعله، والجملة في محل نصب صفة لأمور «**وآمن**» معطوف على حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل «**ما**» اسم موصول: مفعول به لآمن «**ليس**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «**منجيه**» منجي: خبر ليس، ومنجي مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**من الأقدار**» جار ومجرور متعلق بمنج، وجملة «ليس» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «حذر أمورًا» حيث أعمل قوله: «حذر» ـ وهو من صيغ المبالغة ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «أمورًا».

(٤) البيت لزيد الخيل، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٧٠٢)، وقد ذكره الأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد سيبويه (١/ ٥٨) ليبين أن أقصوصة اللاحقي لا تضر سيبويه. =

٤٣٤ ـ وَمَا سِوَى المُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ(١)

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع، نحو: الضَّارِبَيْنِ، والضَّارِبَتَيْنِ، وَالضَّارِبِينَ، والضُّرَّاب، وَالضَّوَارِب، وَالضَّارِبَات، فحكْمُهَا حُكمُ المفردِ في العمل وسائر ما تقدم ذكره من الشروط؛ فتقول: «هذَان الضَّارِبَانِ زَيداً، وَهَؤُلاءِ القَاتِلُونَ بَكْراً»، وكذلك الباقي، ومنه قولُه: [الرجز]

= اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الأتان، وهي أنثى الحمار «الكرملين» تثنية كرمل ـ بزنة زبرج ـ وهو ماء بجبل من جبلي طيئ «فديد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكترث لهم.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «مزقون» خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى «عرضي» مفعول به لمزقون، ومضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم جحاش، ونحو ذلك، وجحاش مضاف و«الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من «جحاش الكرملين».

الشاهد فيه: قوله: «مزقون عرضي» حيث أعمل «مزقون» وهو جمع مزق الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «عرضي».

والعلماء رحمهم الله يذكرون هذا البيت في الاستشهاد على إعمال صيغة فعل كحذر، بعد ذكرهم بيت اللاحقي السابق ليردوا ما نسبه اللاحقي إلى سيبويه من أنه أخذ بيته الذي اختلقه له واستدل به في كتابه، وهو إنما يرمي بذلك إلى الطعن في كتاب سيبويه بأن فيه ما لا أصل له، وإنما أورد أئمة العربية هذا البيت ليبرهنوا على أن الذي أصَّله سيبويه من القواعد جار على ما هو ثابت معروف في لسان العرب الذين يوثق بلسانهم وبنسبة القول إليهم، فلا يضره أن يكون في كتابه شاهد غير معروف النسبة أو مختلق، وسيبويه إنما ذكر بيت اللاحقي مثالاً لا شاهدًا؛ لأن القاعدة ثابتة بدونه.

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«المفرد» مضاف إليه «مثله» مثل: مفعول ثان لجعل مقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة من جعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «في الحكم» جار ومجرور متعلق بجعل «والشروط» معطوف بالواو على الحكم «حيثما» حيث: ظرف متعلق بجعل، وما: زائدة «عمل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

ش٢٦٢ ـ أَوَالِـفاً مَـكَّـةَ مِـنْ وُرْقِ الـحَـمِـي[(١)]

[أصله: الحَمَامِ]، وقولُه: [الرمل]

ش٢٦٣ ـ ثُـمَّ زَادُوا أنَّـهُـمْ فِـي قَـوْمِـهِـمْ غُـفُـرٌ ذَنْـبَـهُـمُ غَـيْـرُ فُـخُـرْ[(٢)]

٤٣٥ ـ وَانْصِبْ بِذِي الإعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ وَهْـوَ لِـنَـصْـبِ مَـا سِـوَاهُ مُـقْـتَـضِـي[(٣)]

---

(١) البيت للعجاج من أرجوزة طويلة، وهو من شواهد سيبويه في «باب ما يحتمل الشعر» وانظره في كتاب سيبويه (١/٨، ٦٦) والأشموني (رقم ٧٠٧).

اللغة: «أوالف» جمع آلفة؛ وهو اسم الفاعل المؤنث، وفعله: ألف يألف، بوزن علم يعلم، ومعناه أحب، ووقع في كتاب سيبويه مرة: «قواطنًا» وهو جمع قاطنة، ومعناه ساكنة «مكة» اسم لبلد الله الحرام «ورق» جمع ورقاء، وهي أنثى الأورق، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد «الحمي» بفتح الحاء وكسر الميم: أصله الحمام، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء.

الإعراب: «**أوالفًا**» حال من القاطنات المذكور في بيت سابق، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «**مكة**» مفعول به لأوالف «**من ورق**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأوالف، وورق مضاف، و«**الحمي**» مضاف إليه، وانظر باب الترخيم الآتي.

الشاهد فيه: قوله: «أوالفًا مكة» حيث نصب مكة بأوالف الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

(٢) البيت لطرفة بن العبد البكري، من قصيدة له مطلعها:

أَصَـحَـوْتَ الـيَـومَ أمْ شَـاقَـتْـكَ هِـرّْ وَمِـنَ الـحُـبِّ جُـنُـونٌ مُـسْـتَـعِـرْ

وهو من شواهد سيبويه (١/٨) والأشموني (رقم ٧٠٦).

اللغة: «غفر» جمع غفور «فخر» جمع فخور، مأخوذ من الفخر، وهو المباهاة بالمكارم والمآثر والمناقب.

الإعراب: «**زادوا**» فعل وفاعل «**أنهم**» أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه «**في قومهم**» الجار والمجرور متعلق بزادوا، وقوم مضاف، والضمير مضاف إليه «**غفر**» خبر أن، وفيه ضمير مستتر فاعل «**ذنبهم**» ذنب: مفعول به لغفر، وذنب مضاف، والضمير مضاف إليه، و«**أن**» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لـ«زادوا»، والتقدير: ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم «**غير**» خبر ثان لأن، وغير مضاف، و«**فخر**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «غفر ذنبهم» حيث أعمل قوله: «غفر» الذي هو جمع غفور الذي هو صيغة مبالغة، إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله: «ذنبهم».

(٣) «**وانصب**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**بذي**» جار ومجرور متعلق بانصب، وذي مضاف، و«**الإعمال**» مضاف إليه «**تلواً**» مفعول به لانصب «**واخفض**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**وهو**» ضمير منفصل مبتدأ «**لنصب**» جار ومجرور متعلق بقوله: «مقتضي» الآتي في آخر =

يجوز في اسمِ الفاعلِ العاملِ إضَافَتُه إلى ما يليه من مفعول وَنَصْبُه له(1)، فتقول: «هذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبٌ زَيْداً» فإن كان له مفعولانِ وأَضَفْتَهُ إلى أحدهما وجب نَصْبُ الآخر؛ فتقول: «هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهماً، ومُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْداً».

٤٣٦ ـ وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ ... كَـ«مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ»(٢)

يجوز في تابع معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرور بالإضافة: الجرُّ، والنصبُ، نحو: «هذا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَعَمْراً»؛ فالجر مراعاة للفظ، والنصب على إضمار فِعْلٍ ـ وهو الصحيح ـ والتقدير: «ويضرب عمراً»(3)، أو مراعَاةً لمحلِّ المخفوض، وهو المشهور(4)، وقد رُوِيَ بالوجهين قولُه: [الكامل]

= البيت، ونصب مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سواه» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والهاء مضاف إليه «مقتضي» خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل.

(1) وأما غير العامل ـ وهو الذي يُراد به المضيّ ـ فإضافتُه متعيِّنة!
وتقديمه النصبَ يُوحي بأنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه.
وقال الكسائي: هما سواء.
وقيل: الإضافة أولى للخفّة.
واستُدِلَّ للأول بأن حفصاً انفردَ بأنه قرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] وسائر العشرة ورواتُهم قرؤوا ﴿(إِنَّ اللهَ بالغٌ أمرَهُ)﴾ «النشر» ٢/ ٢٩٦.
وقد قرأ أبو عمرٍو ويعقوبُ البصريّان ﴿(هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّه)﴾ و﴿(مُمسِكاتٌ رَحمتَهُ)﴾ [الزمر: ٣٨]، وقرأ الباقونَ من العشرة بغير تنوين وخفضِ «ضرِّه» و«رحمتِه». «النشر» ٢/ ٢٧٦.

(٢) «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «انصب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعله «تابع» تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وتابع مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «انخفض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(3) وهو قول سيبويه في «الكتاب» ١/ ١٧١ ـ ١٧٢ قال: ولو قلت: «هذا ضارب عبد الله وعمراً» جاز على إضمار فعل، أي: وضرب زيداً.

(4) وهو قول الناظم في «شرح الكافية» ٢/ ١٠٤٧ حيث قال:
ولك في المعطوف على ما خُفِضَ بإضافته إليه:
الجرُّ حملاً على اللفظ، والنصبُ حملاً على الموضِع... ولا حاجةَ إلى تقدير ناصبٍ غير ناصبِ المعطوفِ عليه، وإن كان التقدير قول سيبويه! =

ش٢٦٤ ـ الوَاهِبُ المِئَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا عُوذاً تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا[١]

بنصب «عَبْدِ» وجَرِّهِ، وقال الآخر: [البسيط]

ش٢٦٥ ـ هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدِ ربٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ[٢]

= «شرح الكافية الشافية» لابن مالك. حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي. الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة.

دار المأمون للتراث. ط١: ١٤٠٢/ ١٩٨٢.

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس.

اللغة: «الواهب» الذي يعطي بلا عوض «الهجان» بكسر الهاء: البيض، وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم «عوذًا» جمع عائذ، وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أيامًا حتى يقوى ولدها، وسميت عائذًا لأن ولدها يعوذ بها، أي: يلجأ إليها، وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية «تزجي» تسوق.

المعنى: يمدح قيسًا بأنه يهب المئة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

الإعراب: «**الواهب**» يجوز أن يكون مجرورًا نعتًا لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو الواهب... إلخ، وفي الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل، والواهب مضاف، و«**المئة**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «**الهجان**» بالجر بإضافة المئة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معًا، أو نعت له على اللفظ «**وعبدها**» يُروى بالنصب وبالجر؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المئة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلاً كما يصح تقديره وصفًا منونًا «**عوذًا**» نعت للمئة، وهو تابع للمحل «**تزجي**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود على المئة فاعل «**بينها**» بين: ظرف متعلق بتزجي، وبين مضاف، وها: مضاف إليه «**أطفالها**» أطفال: مفعول به لتزجي، وأطفال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النوق مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وعبدها» فإنه رُوي بالوجهين: الجر، والنصب؛ تبعًا للفظ الاسم الذي أُضيف إليه اسم الفاعل أو محله، وقد بينا وجه كل واحد منهما كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب.

(٢) هذا البيت من الشواهد المجهول قائلها، ويقال: إنه من صنع النحويين، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٨٧)، والأشموني (رقم ٧٠٨).

اللغة: «باعث» مرسل «دينار» اسم رجل، أو اسم جارية، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة، والأول أَوْلى؛ لكونه قد عطف عليه «عبد رب» وبيَّن أنه أخو عون بن مخراق.

الإعراب: «**هل**» حرف استفهام «**أنت**» مبتدأ «**باعث**» خبر المبتدأ، وباعث مضاف، و«**دينار**» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله «**لحاجتنا**» الجار والمجرور متعلق بباعث، وحاجة مضاف، ونا: مضاف إليه =

بنصب «عَبْد» [عَطْفاً] على محل «دينار» أو على إضمار فعل، والتقدير: «أو تبعث عَبْدَ [رَبٍّ]».

٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلِ[(١)]

٤٣٨ - فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَـ«المُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي»[(٢)]

جميعُ ما تَقَدَّمَ في اسم الفاعل - من أنه إن كان مجرداً عَمِلَ إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، بشرط الاعتماد، وإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً - يَثْبُتُ لاسم المفعول،

= «أو» عاطفة «عبد» يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله، أو على أنه معمول لعامل مقدر، وهذا العامل يجوز أن تقدره فعلاً، أي: تبعث عبد رب، ويجوز أن تقدره وصفًا منونًا، أي: باعث عبد رب، وعبد مضاف، و«رب» مضاف إليه «أخا» صفة لعبد أو عطف بيان عليه، وأخا مضاف، و«عون» مضاف إليه «ابن» صفة لعون، وابن مضاف، و«مخراق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أو عبد... عون» حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، كما بيَّنّاه في الإعراب، ويجوز فيه وجه ثان: وهو الجر بالعطف على اللفظ، وقد مر تفصيل ذلك في البيت السابق.

ومثله قول رجل من قيس عيلان (وأنشده سيبويه ١/ ٨٧):

فَبَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِ

فنصب «زناد راع» بالعطف على محل «وفضة» والوفضة: الكنانة التي توضع فيها السهام.

(١) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «قرر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة لا محل لها صلة «لاسم» جار ومجرور متعلق بقرر، واسم مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «يعطى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «اسم» مفعول ثان ليعطى، واسم مضاف، و«مفعول» مضاف إليه، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ «بلا تفاضل» الجار والمجرور متعلق بـ«يعطى» و«لا» التي هي هنا اسم بمعنى غير مضاف، و«تفاضل» مضاف إليه، وقد سبق نظيره مراراً.

(٢) «فهو» ضمير منفصل مبتدأ «كفعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جر صفة لفعل «للمفعول» جار ومجرور متعلق بصيغ «في معناه» الجار والمجرور متعلق بما تضمنه الكاف في قوله: كفعل، من معنى التشبيه، ومعنى مضاف، والضمير مضاف إليه «كالمعطى» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، و«أل» في قوله: «المعطى» موصولة مبتدأ يكون إعرابها على ما بعدها، وفي «المعطى» ضمير مستتر يعود على «أل» نائب فاعل، وهذا الضمير مفعول أول «كفافاً» مفعول ثان للمعطى، وجملة «يكتفي» من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أل الموصولة.

فتقول: «أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ ـ الآنَ، أو غَداً»، أو «جَاءَ المَضْرُوبُ أبُوهُمَا ـ الآنَ، أو غداً، أو أمْسِ».

وحكمه في المعنى والعملِ حُكْمُ الفعلِ المَبْنِيِّ للمفعول، فيرفع المفعولَ كما يرفعه فعْلُهُ؛ فكما تقول: «ضُرِبَ الزَّيْدَانِ» تقول: «أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ؟» وإن كان له مفعولان رَفَعَ أَحَدَهُمَا ونَصَبَ الآخَرَ، نحو: «المُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي» فالمفعول [الأول] ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مَقَامَ الفاعل، و«كَفَافاً» المفعول الثاني.

٤٣٩ ـ وَقَدْ يُضَافُ ذَا إلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ   مَعْنًى كَـ«مَحْمُودُ المَقَاصِدِ الوَرِعْ»(١)

يجوز في اسم المفعولِ أن يُضَافَ إلى ما كان مرفوعاً به، فتقولُ في قولك: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»: «زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ»، فتضيف اسمَ المفعولِ إلى ما كان مرفوعاً به، ومِثْلهُ: «الورِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ»، والأصل: «الوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ»، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل(٢)، فلا تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الأبِ زَيْداً» تريد: «ضَارِبٍ أَبُوهُ زيداً».

   

---

(١) «وقد» حرف تقليل «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «ذا» نائب فاعل يضاف «إلى اسم» جار ومجرور متعلق بيضاف «مرتفع» صفة لاسم «معنى» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «كمحمود» الكاف اسم بمعنى مثل خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك مثل، محمود: خبر مقدم، ومحمود مضاف، و«المقاصد» مضاف إليه «الورع» مبتدأ مؤخر.

(٢) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصرًا، كضامر وطاهر، وإما أن يكون فعله متعديًا لواحد، كراحم وضارب، وإما أن يكون فعله متعديًا لاثنين، كالمعطي والسائل، فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر، جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعًا إن أُريد به الدوام، ويصير حينئذ صفة مشبهة، كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامي الذمار، وإن كان من فعل متعد لاثنين، امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعًا، وإن كان من فعل متعد لواحد، فللنحاة فيه ثلاثة أقوال: أولها: لا يجوز أن يضاف لمرفوعه مطلقًا، وهو رأي جمهرة النحاة. وثانيها: تجوز إضافته لمرفوعه إن لم يلتبس فاعله بمفعوله، كالمثال الذي ذكره الشارح. وثالثها: تجوز إضافته إن حذف مفعوله، وهو رأي ابن عصفور، ويشهد له قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّامًا وَإن ظَلَمَا   وَلَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ بَخِلَا

فقد أضاف «الراحم» إلى «القلب» وأصله فاعله.